

يوسف انما كانت مختصة برسول الله صلى الله عليه وآله وجميع
 على انهما في الحضر او مع ركعات وفي السفر ركعتان وانفقوا
 على ان جميع الصفات البرية عن النبي صلى الله عليه وآله في صلاة الخوف
 معناه بها وانما الخلاف في الترجيح
 الخوف في القتال المحظور الا عند ابي حنيفة ونحو جماعة
 وفردى وقال ابو حنيفة لانفعال في جماعة ونحوه في الحضر
 فيصل بطائفة ركعتين وبالاخرى ركعتين عند الثلاثة
 وقال مالك لا يصل صلاة الخوف في الاخرة وارجح اياه في ذلك
 واختلفوا في الصلاة حال الخوف كما اذا اتى
 القتال واستند الخوف فقال ابو حنيفة لا يصلونه في هذه
 الحالة ويؤخروا الصلاة الى ان يقدر او قال مالك والشافعي
 واحمد لا يؤخرون بل يصلون على حال ويجزئهم اذا
 صلوا اليق ما امن له حاله او ركبا ما استقبل القبلة وعاشوا
 يوموا الى الركوع والشود برؤسهم وهل يجب حمل السلاح في صلاة
 الخوف ام لا قال ابو حنيفة والشافعي في الظاهر تؤليه وا
 هو مستحب بطرف غير واجب وقال مالك والشافعي في احد وجهيه
 واحمد في احدي الروايتين انه يجب الفوق على انهم اذا راوا
 سوا واقطنوه عدوا وصلوا ثم بانه خلاف ما ظنوه انهم
 يعيدون الا في قول للشافعي ورواية احمد
 وانفقوا على انه لا يجوز للرجال لبس الحرير في غير الحرب
 واختلفوا في لبسه في الحرب فاجازه مالك والشافعي والرا
 يوسف ومحمد وكرهه ابو حنيفة واحمد واستعمل الحرير في
 المجلس عليه والاستئذان له حرام كاللبس بالاتفاق في
 حكي عن ابي حنيفة انه خص الحرير باللبس والله تعالى اعلم
 باب صلاة الجمعة

اتفق العلما على ان صلاة الجمعة
 فرض واجب على الاعيان وغلطوا من قالوا هي فرض كفاية
 وانما تجب على المقيم فلا تلزم مسافر بالاتفاق وسلك عن
 الزهرعي والخبي وجوزوا على المسافر ان يسمع النداء او لا يجب
 ذلك على صبي ولا عبد ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية عن
 احمد في العبد خاصة وقال داود تجب ولا تجب على الاعراذ
 لم يجد تأييدا بالاتفاق فان وجدته وحسنت عليه عند
 مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا تجب
 ومن كان خارج المصر في موضع لا تجب فيه الجمعة يسمع
 النداء لزمه القصد الى الجمعة عند مالك والشافعي واحمد
 وقال ابو حنيفة من سكن خارج المصر لاجمة عليه وان
 سمع النداء لجمعة عليه كالمسافر كما رتبلة فيها
 جمعة مخير بين فعل الجمعة والظن بالاتفاق وهما
 الظن في جماعة يوم الجمعة في حق من لا علمه اثبات
 الجمعة قال ابو حنيفة بكرة وقال مالك والشافعي واحمد
 لا يكرهه بل قال الشافعي بين
 عيد ويوم جمعة فالاصح عند الشافعي ان الجمعة لا تسقط
 عن اهل البلد بصلاة العيد وامان حضر من اهل القرى
 التي في القرى فالربح عنده سقطوا عنهم فاذا صلوا العيد
 جاز لهم ان ينصرفوا ويركوا الجمعة وقال ابو حنيفة ويجزئ
 الجمعة على اهل البلدة والقرى ايضا وقال احمد لا تجب الجمعة
 على اهل القرى ولا على اهل البلدة بل يسقط فرض الجمعة
 بصلاة العيد ويصلون الظن وقال عط السقط الجمعة
 والظن معا في ذلك اليوم فلا صلاة بعد العيد الا العسر